INF

INFCIRC/415/Add.2
22 October 1996
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

رسالة وردت من البعثة الدائمة للنمسا
فيما يتعلق بتزويد الوكالة بمعلومات اضافية معينة
بشأن انتاج المواد النووية ومخزوناتها وعمليات نقلها الدولي،
وبشأن عمليات تصدير بعض المعدات والمواد غير النووية ذات الصلة

١- تلقى المدير العام في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ مذكرة شفوية من البعثة الدائمة للنمسا فيما يتعلق بتزويد الوكالة بمعلومات اضافية معينة بشأن انتاج المواد النووية ومخزوناتها وعمليات نقلها الدولي، وبشأن عمليات تصدير بعض المعدات والمواد غير النووية ذات الصلة.

٢- وبناء على الطلب المذكور في آخر المذكرة الشفوية، يرد نص المذكرة في الملحق التالي.

الملحـــق

مذكرة شفوية

تتقدم البعثة الدائمة للنمسا لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأطيب تمنياتها الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرفها أن تشير الى المناقشة التي جرت في مجلس المحافظين في حزيران/يونيه ١٩٩٢ بشأن توطيد ضمانات الوكالة، والى رسالة المدير العام المؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٢، التي دعا فيها حكومة النمسا الى تزويد الوكالة -على أساس طوعي- بمعلومات اضافية معينة بشأن انتاج المواد النووية ومخزوناتها وعمليات نقلها الدولي، وبشأن عمليات تصدير بعض المعدات والمواد غير النووية ذات الصلة، وذلك لمساعدة الوكالة على القيام بمسؤولياتها الرقابية.

وتشارك حكومة النمسا تصميم شركائها في الاتحاد الأوروبي وتصميم مجلس المحافظين على اتخاذ جميع التدابير المناسبة التي يمكن أن تؤدي الى زيادة فعالية نظام الضمانات. وقد قررت -بعد اجراء مناقشة مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ولجنة الاتحادات الأوروبية- أن تساعد الوكالة بأن تزودها، بصورة منتظمة، بالمعلومات المذكورة أدناه. وتعرب الحكومة عن رجائها في أن تقوم الدول الأعضاء الأخرى في الوكالة بتقديم دعم مماثل.

<u>المواد النووية</u>

فيما يتعلق بتركيزات اليورانيوم والثوريوم وأي مواد تتم معالجتها منهما لاحقا دون بلوغ مستوى تركيب ونقاء مناسب لصنع الوقود أو للاثراء النظيري، ستقوم حكومة النمسا بتوفير المعلومات التالية:

أولا- التبليغ عن جميع الواردات والصادرات المكرسة للأغراض السلمية، الى بلدان خارج الاتحاد الأوروبي ومنها.

وسوف يتم تزويد الوكالة بمعلومات عنها بأسرع ما يمكن بعد اكمال عملية النقل؛

ثانيا- التبليغ كل ستة شهور عن مجمل انتاج هذه المواد بدرجة نقاء نووي مناسبة للأغراض المدنية.

وقد اتخذت حكومة النمسا ترتيبات مع لجنة الاتحادات الأوروبية بحيث تقوم اللجنة بتوفير المعلومات المذكورة في الفقرتين "أولا" و "ثانيا" أعلاه نيابة عن الحكومة وفقا لقوانين الاتحاد واجراءاته.

أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ص. ب. ١٠٠
١٤٠٠ فيينا

وفيما يتعلق بطلب المدير العام الخاص بتزويد الوكالة بمعلومات اضافية بشأن الواردات والصادرات والمخزونات من المواد النووية الأخرى، فان حكومة النمسا قررت تلبية هذا الطلب على أكمل وجه ممكن. ولذا فقد اتخذت حكومة النمسا ترتيبات مع لجنة الاتحادات الأوروبية بحيث تقوم اللجنة بتزويد الوكالة -وفقا لقوانين الاتحاد واجراءاته ووفقا للجدول الزمني المحدد لارسال التقارير الأخرى الى الوكالة- بالمعلومات التي يتم جمعها بموجب لائحة اليوراتوم ٧٦/٣٢٢٧ ولكنها تعتبر معلومات ليس مطلوبا توفيرها للوكالة بموجب شروط اتفاق الضمانات المعقود بين حكومة النمسا والوكالة واليوراتوم.

<u>المعدات النووية والمواد غير النووية</u>

فيما يتعلق بالطلب الخاص بتزويد الوكالة بمعلومات عن عمليات تصدير بعض المعدات النووية والمواد غير النووية المتخصصة، ستقوم حكومة النمسا بتبليغ الوكالة بصورة منتظمة، في غضون ٦٠ يوما من نهاية كل فصل، بمعلومات تحدد فيها -رهنا بالقانون الوطني وأي متطلبات تقتضيها السرية حسب الانطباق- الأصناف المذكورة في المرفق باء بالوثيقة INFCIRC/254/Rev.1/Part 1/Mod.2، التي تمت الموافقة على ترخيص تصديرها الى بلد خارج الاتحاد الأوروبي، مع ذكر اسم البلد المقصود واسم المرسل اليه والاستخدام النهائي المعلن عنه. كما ستقوم حكومة النمسا باطلاع حكومات البلدان المقصودة المذكورة على اصدار تلك الترخيصات.

والمعلومات المزمع توفيرها سوف تغطي الفترة البادئة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وستكون حكومة النمسا شاكرة لاقرار المدير العام:

- بأن المعلومات المقدمة الى الوكالة نتيجة لهذا العرض لن تعتبر معلومات مقدمة بموجب شروط اتفاق الضمانات المعقود بين حكومة النمسا والوكالة واليوراتوم؛

- وبأن المعلومات المقدمة نتيجة لهذا العرض لن تكون، بالتالي، خاضعة للتحقق الروتيني بموجب شروط اتفاق الضمانات المعقود بين حكومة النمسا والوكالة واليوراتوم (INFCIRCs/193/263/290)؛

- وبأن المعلومات المقدمة نتيجة لهذا العرض سوف تعامل بالقدر نفسه من السرية التي تعامل بها المعلومات المقدمة بموجب اتفاق للضمانات.

وتطلب حكومة النمسا من المدير العام تعميم نص هذه المذكرة على جميع حكومات الدول الأعضاء لاطلاعها عليه ولاظهار دعم حكومة النمسا المتواصل لأهداف عدم الانتشار والأنشطة الرقابية للوكالة.

وتنتهز البعثة الدائمة للنمسا هذه الفرصة لكي تؤكد للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى أسمى آيات التقدير.

فيينا، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦